التعلّقُ المرفوض للجارّ والمجرور في البحرِ المحيطِ

م.د. قاسم كاظم العباديّ

مديرية تربية بابل

The rejected attachment to the neighbor and the one drawn into the surrounding sea

Asst.Dr. Qasim Kadhim Al-Abadi

Email: Qassim.Kahim@gmail.com

ملخص البحث

لا يخفى ما لبيان تعلّق لفظٍ بآخر من تأثير في وحدة النصّ اللغويّ وفي صحة معناه، وقد أولى مفسرو القرآن الكريم – ومنهم أبو حيّان الأندلسيّ– أهمية كبيرة لبيان ما يتعلّق به شبه الجملة من الجار والمجرور، ولا سيّما ما تتعدّد فيه الأوجه الجائزة، لما في ذلك من أثر في اختلاف المعنى، وبيان الأوجه المرفوضة لوجود مانع من التعلّق.

وفي هذا البحث الموسوم (التعلّق المرفوض للجارّ والمجرور في البحر المحيط) نستجلي الأوجه المرفوضة في تعلّق الجار والمجرور التي ذكرها أبو حيّان الأندلسيّ ، وعرضها في ضوء آراء العلماء بتحليلها نحويًا ودلاليًا في ضوء تتبع آرائه وبيان العلّة التي اعتمدها في رفضه لتعلّق الجارّ والمجرور في الآيات القرآنية.

الكلمات المفتاحية: التعلّق، المرفوض، الجار والمجرور.

Abstract

It is no secret that explaining the relationship of one word to another is important in the unity of the linguistic text and in the correctness of its meaning. The interpreters of the Holy Qur'an - including Abu Hayyan Al-Andalusi - have given great importance to explaining what is related to the semi-sentence of the genitive and the accusative, especially what has multiple permissible aspects, because in This has the effect of differing meanings, and clarifying the unacceptable aspects due to the presence of an obstacle to attachment.

In this research titled (The Rejected Attachment to the Adjective and the Adjective in the Ocean Sea) we clarify the rejected aspects of the attachment to the adjective and the adjective mentioned by Abu Hayyan Al-Andalusi and present them in the light of the opinions of scholars, analyzing them grammatically and semantically in light of tracing his opinions and explaining the reason he adopted in his rejection of the attachment of the adjective and the adjective in the Qur'anic verses.

Key Words: Attachment, the rejected, the neighbor and the drawer.

المقدّمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده تعالى حمدًا كثيرًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أفصح مَن نطق بالضاد رسول الله مُحَمّد وآله الأطهار وعلى صحبه الأخيار.

وبعد:

للعربيَّة نظامٌ لغويٌّ يتشكل من مجموعة من الأنظمة الفرعية والظواهر اللغوية، ففيها تتعالق المفردات والجمل بعضها مع بعض تعالقًا وثيقًا لتكوين نصٍّ سليم يؤدي فائدة مرجوة.

وتنقسم الجملة العربية إلى قسمين: جملة اسمية وهي التي يتصدرها اسم، وجملة فعلية، وهي التي يتصدرها فعل، والدراسة النحوية للجملة العربية تتطلب دراسة العلاقات التي تربط الألفاظ بعضها ببعض، وتوضح تفاعل اللفظ مع السياق الذي وُضع فيه ، ومن المعلوم أنّ المسند والمسند إليه يشكلان عمدة الجملة العربية (الاسمية والفعلية)، ولا يمكن أنْ تتشكل الجمل من دونهما، وما عداهما من ألفاظ وتراكيب زائدة على المكونات الأساسية للجملة يُطلق عليه الفضلة، مع احتفاظ هذه الفضلات بالموقع الذي يميزها عن غيرها في الدلالة قوة أو ضعفًا.

وشبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) من العناصر غير الإسنادية التي لا يمكن التعامل معها بمعزل عن متعلّقها من الفعل أو غيره ؛ لأنّه يدور في فلك مقيداته ومتعلّقاته التي توضحه وتحدد وجهته وترسم معالمه الدلالية، فيتضح المعنى المقصود من التركيب، ومن ثَمّ تقوم بذلك جملة نحوية تامة المعنى تشكل لَبِنَة فاعلة في بناء النصّ اللغويّ.

ويهدف البحث التطرق إلى تركيب شبه الجملة (الجارّ والمجرور) ؛ بكونه أحد متعلقات الإسناد ، وبيان الأثر الدلالي لاختلاف تعلّق الجارّ والمجرور بأكثر من عامل في التعبير القرآني وصولًا إلى التعلّقات التي رفضها أبو حيّان بسبب الصنعة النحوية أو بسبب

المعنى، فرفض الوجه النحوي ليس خاضعًا لرغبة المفسّر، إنما الأدلة اللغوية أو النحوية التي يعتمدها هي الفيصل في ترجيح وجه معين أو رفضه؛ لتحقيق المعنى المراد في النص القرآني عن طريق ضبط تعلّق الجارّ والمجرور بعامله؛ لأنّ اختلاف الدلالة هي نتيجة تعدد احتمال تعلّق الجارّ والمجرور بأكثر من عامل.

ويأتي البحث بعنوان (التعلّق المرفوض للجارّ والمجرور في البحر المحيط)، فيقوم على رصد حالات تعلّق شبه الجملة من الجارّ والمجرور التي رفضها أبو حيّان في تفسيره البحر المحيط، وبيان الأسباب التي اعتمدها أساسًا في رفضه مقارنة مع موقف علماء النحو والتفسير من هذه التوجيهات.

واستوى البحث على مطلبين، الأول: التعلّق المرفوض للجارّ والمجرور بسبب الصنعة النحوية، وبيّن المطلب الثاني التعلّق المرفوض للجارّ والمجرور بسبب المعنى، تقفوهما خاتمة بالنتائج التي توصل إليها البحث.

المطلب الأول

التعلّق المرفوض للجارّ والمجرور بسبب الصنعة النحوية

لعلّ من أبرز الأمور التي عُني بها علماء العربية في باب الدراسات اللغوية هي قضية اللفظ والمعنى ، وقضية النظم القرآني، فالكلام لن يؤدي ما يريده المتكلّم ، ولن يصل فيه الدارس أو السامع إلى دراسة اللفظ أو المعنى ما لم يكن موافقًا النسق المطلوب في اللغة، فالتركيب الذي يُفهم منه المقصود هو ناتج عن التفاعل بين اللفظ الحامل والمعنى القائم والعلاقات التي تربط أجزاء التركيب.

ومن المعروف أنّ اللغة العربية هي نظام لغويّ يتشكل من سلسلة متعلّقة ببعضها، إذ تبدأ الكلمة بتشكيلها شيئًا فشيئًا إلى أنْ صارت السلسلة متصلة ومتماسكة، وهذا التلازم موجود في الأبواب النحوية ولا يتعلّق بشبه الجملة فقط ، والتعلّق من أهم مباحث شبه الجملة في كتب النحو، فـ((هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به كأنّها جزء

منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها))[1]؛ لأنهّا لا تستقل بالمعنى بنفسها، وإنّما هي تكملة للحدث، ومن هنا تظهر أهمية العلاقة بين شبه الجملة وبين الحدث الذي تقيده وتتعلّق به، ومعنى هذه العلاقة أنّ بين الجانبين تأثيرًا متبادلًا، فكل منهما يمدّ صاحبه بما يوضح المعنى ويعطيه قيمة دلالية، فشبه الجملة تفيد الحدث في تحديد زمانه ، أو مكانه، أو سببه، والحدث يفيد شبه الجملة بأنْ يظهر معناها ويربطه بالمعنى الكلي، وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين هو ما يُسمى تعلّق شبه الجملة (الجارّ والمجرور-وهو محور البحث- والظرف).

فالعلاقة بين العامل المتعلَّق به ، والجارّ مع مجروره على قدر من الارتباط الوثيق ما يفرض على المخاطب أنْ يحدّد العامل الذي يحتاج إلى جارّ ومجرور ؛ لتكملة معناه من غيره الذي لا يحتاج، فيخصّ الأول بتعلّقهما به ويعطيه ما يناسبه دون سواه من العوامل التي لا يصح التعلّق بها، إمّا بسبب مخالفة الصنعة النحوية ، أو بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلّق به[2]، ومن التعلّق المرفوض للجارّ والمجرور بعاملٍ معينّ بسبب مخالفة القواعد النحوية عند أبي حيّان ما يأتي:

١- في قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [سورة النساء:٦٣]، أجاز أبو حيّان أنْ تتعلّق شبه الجملة (في أنفسهم) بالفعل (قلْ) على معنى: قلْ لهم في السرّ؛ لأنّ النصح إذا كان في السرّ فهو أنجح، أو على معنى: قلْ لهم على معنى أنفسهم النجسة المنطوية على النفاق قولًا يبلغ منهم ما يزجرهم عن العود إلى ما فعلوا[3] ، فيما رفض أبو حيان توجيه الزمخشري الأول في تعلّق شبه الجملة بقوله تعالى (بليغًا)، قال الزمخشري: ((فإنْ قلت: بمَ تعلّق قوله: في أنفسهم؟ قلت: بقوله بليغًا، أي قل: لهم قولًا بليغًا في أنفسهم، مؤثرًا في قلوبهم يغتمون به اغتمامًا، ويستشعرون منه الخوف استشعارًا، وهو التوعد بالقتل والاستئصال إنْ نجم منهم النفاق

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٧٣.
(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢/ ٤٤٢.
(٣) البحر المحيط: ٣/ ٦٩١.

وأطلع قرنه، وأخبرهم أنّ ما في نفوسهم من الدغل والنفاق معلوم عند الله، وأنّه لا فرق بينكم وبين المشركين))[1]، معلّلاً رفضه بأنّ في توجيه الزمخشريّ تقديم معمول الصفة على الموصوف، وهو مما لا يجوز على مذهب البصريين، وجاء بدليل على هذا الرفض بقوله: ((لو قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً، لم يجز أنْ تقول: هذا زيدًا رجلٌ ضاربٌ، لأنّ حقّ المعمول ألّا يحلّ إلّا في موضع يحلّ فيه العامل))[2]. ومن ثَمّ يمكن ترجيح توجيه الزمخشري ومناقشة رأي أبي حيّان من أكثر من وجه، منها: إنّ المثال الذي احتجّ به أبو حيّان على الزمخشري لا يتعلّق بالصفة والموصوف، فـ(زيد) ليس صفة لـ(ضارب) بل هو مفعول به، ومعلوم أنّ المفعول به يمكن أنْ يتقدم على فعله، منه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [سورة الضحى:٩]، فـ(اليتيم) معمول لـ(تقهر) ، وقد تقدم على (لا الناهية) والعامل فيه لا يجوز تقديمه عليها من قبل أنّ المجزوم لا يتقدم على جازمه، فقد تقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل[3]، ومنها: أنّ الزمخشري -وإنْ كان ميله للبصريين أمرًا ظاهرًا- يعدّ نفسه منهم، ويقول فيهم في أكثر من موضع (ذهب أصحابنا البصريون)، إلّا إنّه خالفهم في بعض المواضع ووافق الكوفيين[4]، ومنها: أنّه يكون المعنى في تعلّق الجار والمجرور بـ(بليغًا) أقوى من تعلّقه بالفعل (قلْ) بالنظر إلى السياق، فيكون المعنى: قل لهم قولًا بليغًا في أنفسهم مؤثرًا في قلوبهم يغتمون به اغتمامًا، وتقديم المجرور للاهتمام بإصلاح أنفسهم مع الرعاية على الفاصلة[5]، ومنها: أنّ رتبة شبه الجملة من الرتب النحوية غير المحفوظة، فيُتسامح في جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف إذا كان جارًّا ومجرورًا كما في الآية موضوع البحث.

٢- في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [سورة آل عمران:١٩٤]. ذكر الزمخشري أنّ شبه الجملة (على رسلك) يمكن أنْ

(١) الكشاف: ١/ ٤٠٤.
(٢) البحر المحيط: ٣/ ٦٩١، وينظر: التبيان للعكبري: ١/ ٣٦٨.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٨٨، والدر المصون: ٤/ ١٧.
(٤) ينظر: الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري: ٣٢٨.
(٥) التحرير والتنوير: ٥/ ١٠٨.

تتعلّق بأكثر من موضع، قال: ((على رسلك، (على) هذه صلة للوعد، كما في قولك: وعد الله الجنة على الطاعة، والمعنى ما وعدتنا على تصديق رسلك، ألا تراه كيف أتبع ذكر المنادي للإيمان وهو الرسول، وقوله آمنا هو التصديق، ويجوز أنْ يكون متعلّقًا بمحذوف، أي ما وعدتنا منزلًا على رسلك، أو محمولًا على رسلك، لأنّ الرسل يحملون ذلك ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾[سورة النور:٥٤)[١]، والوجه الأخير الذي ذكره الزمخشري في جواز أنْ يتعلّق الجار والمجرور بمحذوف حال من المفعول رفضه أبو حيّان بقوله: ((وهذا الوجه الذي ذُكر آخرًا أنّه يجوز ليس بجائز، لأنّ من قواعد النحويين أنّ الجار والمجرور والظرف متى كان العامل فيهما مقيّدًا فلا بُدّ من ذكر ذلك العامل، ولا يجوز حذفه، ولا يُحذف العامل إلّا إذا كان كونًا مطلقًا ، مثال ذلك: زيد ضاحك في الدار، لا يجوز حذف ضاحك البتة، وإذا قلت: زيد في الدار، فالعامل كون مطلق يحذف، وكذلك زيد ناج من بني تميم، لا يجوز حذف ناج، ولو قلت: زيد من بني تميم جاز على تقدير كائن من بني تميم، والمحذوف فيما جوّزه الزمخشري وهو قوله: منزلًا أو محمولًا، لا يجوز حذفه على ما تقرر في علم النحو، وإذا كان العامل في الظرف ، أو المجرور مقيّدًا صار ذلك الظرف أو المجرور ناقصًا ، فلا يجوز أنْ يقع صلة، ولا خبر إلّا في الحال، ولا في الأصل، ولا صفة، ولا حالًا))[٢].

وفي هذه المسألة يتفق النحويون على أنّ العامل في شبه الجملة إذا كان كونًا مطلقًا يجب حذفه[٣]، فإذا كان المتعلّق به أمرًا خاصًا فإنه يجب ذكره، يقول ابن يعيش: ((فلو أردت بقولك (زيدٌ عندك) أنّه جالس أو قائم لم يجز الحذف؛ لأنّ الظرف لا يدلّ عليه، لأنّه ليس من ضرورة كونه في الدار أنْ يكون جالسًا أو قاعدًا))[٤]، وقال الرضي: ((إذا احتجنا إلى المتعلّق به فالأصل أولى))[٥]، وعلى هذا الأساس اعتمد أبو حيّان في رفضه لرأي الزمخشري،

(١) الكشاف: ١/ ٣٤٩.
(٢) البحر المحيط: ٣/ ٤٧٥-٤٧٦.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٨٧، والنحو الوافي: ٣/ ٤٤١.
(٤) شرح المفصّل: ١/ ٢٣١.
(٥) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٥.

ولعل الزمخشري أجاز حذف عامل شبه الجملة مع كونه مقيدًا ؛ لأنّ ذكر الرسل والوعد هنا يدلّ على التنزيل، لذلك قال الآلوسي مدافعًا عن الزمخشري: ((وأجيب بمنع انحسار التعلّق في كون مطلق بل يجوز التعلّق به أو بمقيد ، ويجوز حذفه إذا كان عليه دليل، ولا يخفى متانة الجواب، وإنّ إنكار أبي حيّان ليس بشيء، إلا أنّ تقدير كون مقيد فيما نحن فيه تعسف مستغنى عنه))[1]، وعليه يجوز ما ذكره الزمخشري.

٣- في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنبياء:١٠٧]. أجاز ابن عطية أنْ يتعلّق الجار والمجرور (للعالمين) بالفعل (أرسل) فيكون معنى الآية: وما أرسلناك للعالمين إلا رحمة، أي هو رحمة في نفسه[2]، ورفض أبو حيّان هذا التوجيه بقوله: ((ولا يجوز على المشهور أنْ يتعلّق الجار بعد إلا بالفعل إلا إنْ كان العامل مفرغًا له نحو: ما مررتُ إلا بزيدٍ))[3]. والذي يبدو أنّ أبا حيّان اعتمد في رفضه توجيه ابن عطية على مذهب جمهور البصريين، ومنهم ابن مالك بقوله: ((ولا يعمل ما بعد إلّا فيما قبلها مطلقًا، ولا ما قبلها فيما بعدها إلّا أنْ يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً له، وما ظُنّ من غير الثلاثة معمولًا لما قبلها قُدّر لها عامل))[4]. وخالف الكسائي جمهور النحويين، فأجاز إعمال ما قبل (إلاّ) فيما بعدها مطلقاً مستدلًا بما ورد في كلام العرب لصحة رأيه، وتبعه في ذلك الأخفش وابن الأنباري على اختلاف في التفصيل[5]، وممن أجاز ذلك من معربي القرآن الزمخشري والرازي وأبو السعود[6]، ومن ثَمّ فإنّ ما ذهب إليه ابن عطية من تعليق الجار والمجرور (للعالمين) في الفعل المذكور (أرسل) لا إشكال فيه من حيث الصناعة النحوية، ولا سيّما أنّ المعمول جار ومجرور، وهو والظرف يُتسامح فيهما ما لا يُتسامح في غيرهما، وما يُقوي هذا الوجه أنّ أبا حيّان قد تسامح في تعلّق الجار والمجرور بما قبل (إلّا) في آية أخرى؛ لأنّ المعنى

(١) روح المعاني: ٢/ ٣٧٦.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ١٠٣.
(٣) البحر المحيط: ٧/ ٤٧٣.
(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٣٠٤، وينظر: مغني اللبيب: ١/ ٤٤١.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠٥، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٧٥.
(٦) ينظر: الكشاف: ٢/ ٤٤٦، ومفاتيح الغيب: ٢٠/ ٢١١، وإرشاد العقل السليم: ٣/ ٣٦٦.

يتطلب أنْ يتعلّق ما بعد (إلّا) بما قبلها[١]، إذ أجاز أنْ يتعلّق الجارّ والمجرور (من قبل) بما قبل (إلّا) وهو لفظ (حلًّا) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِي إِسرائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسرائِيلُ عَلَى نَفسِهِ مِن قَبلِ أَن تُنَزَّلَ التَّورَاةُ﴾ [سورة آل عمران:٩٣]، كما سيتبين في المطلب الثاني، يُزاد على ذلك أنّ المعنى لا يتعارض مع توجيه ابن عطية، فإنْ كان لا يجوز أنْ يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها على رأي أبي حيّان وجمهور البصريين إذا لم يكن العامل مفرغًا لما بعده، فلا إشكال في جوازه إذا كان مفرغًا، وفي هذا التركيب كان العامل مفرغاً أيضًا؛ لأنّ المفرّغ عبارة عمّا افتقر ما بعد (إلّا) لما قبلها على جهة المعمولية له[٢].

٤- في قوله تعالى: ﴿قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [سورة المائدة:١١٦]، رفض أبو حيّان أنْ يتعلّق الجار والمجرور (بحقّ) بالفعل المتأخر (علم) من دون أنْ ينسب هذا الرأي لأحدٍ، قال: ((وأجاز بعضهم أنْ يكون الكلام قد تمّ عند قوله (ما ليس لي)، وجعل (بحقّ) متعلّقًا بـ(علمته) الذي هو جواب الشرط، ... ويمتنع أنْ يتعلّق لأنّه لا يتقدم على الشرط شيءٌ من معمولات فعل الشرط ولا من معمولات جوابه))[٣] ، ومسألة تقدّم معمول الجزاء على أداة الشرط من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وقد تناولها بالتفصيل صاحب الإنصاف، فالكوفيون يُجيزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط؛ لأنّ الأصل في الجزاء أنْ يكون مقدّمًا على أداة الشرط ، فلما تأخّر انجزم، واستدلوا على ذلك ببعض الشعر، فيما ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم شيء من معمول فعل الشرط أو فعل الجزاء على أداة الشرط ، واحتجوا بأنّ لأداة الشرط صدر الكلام كما هي الحال في الاستفهام، وأنّ بين أداة الاستفهام وأداة الشرط مشابهة من حيث المعنى[٤]، وقد جمع الجرجاني هاتين العلتين بقوله: ((اعلم أنّ ما يعمل فيه فعل الشرط كائن من جملته، فلا يجوز تقديمه على حرف الشرط كما لا يجوز تقديم

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٢٦٥.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٨/ ٢١٤.
(٣) البحر المحيط: ٤/ ٤١٦.
(٤) الإنصاف: ٢/ ٥١١، مسألة (٨٧).

ما بعد الاستفهام عليه، لا تقول: زيدًا إنْ أضرب، كما لا يجوز: زيداً أضربتَ؟ لأنّ الجزاء بمنزلة الاستفهام في أنّ له صدر الكلام وبينهما من المناسبة مالا يخفى ... وإذا كان مرتبة الجزاء أنْ يقع بعد الشرط كان مرتبة معموله كذلك؛ لأنّ المعمول تابع للعامل))[1].

ويظهر الأثر الإعرابي في هذه المسألة حين اختار أبو حيّان مذهب البصريين في منع أنْ يعمل ما بعد أدوات الشرط فيما قبلها، مستدلًا على رأيه بأنّ التقديم والتأخير لا يُصار إليه إلا لمعنى يقتضي ذلك ، أو بتوقيف ، أو فيما لا يمكن فيه إلا ذلك، وما يؤيد رأي أبي حيّان في هذه الآية أنّ المرويَّ عن الأئمة القُرَّاء الوقفُ على (بحقٍّ)، ويَبْتدئون بـ(إنْ كنت قلتُه) وهذا مَرويٌّ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فوجَبَ اتِّباعه[2].

٥- في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾[سورة الأنعام:٣]، ذهب الزجّاج إلى القول بتعلّق شبه الجملة من الجارّ والمجرور (في السموات) بما تضمنه اسم (الله) من المعاني، قال: (("في" موصولة في المعنى بما يدلّ عليه اسم الله، المعنى هو الخالق العالم بما يصلح به أمر السماء والأرض، المعنى هو المتفرد بالتدبير في السموات والأرض))[3]، وأيّد ابن عطية هذا الرأي مقدّمًا إياه على بقية الأقوال، فذكر أنّه أفضل الأقوال عنده وأكثرها إحرازًا لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى، وأنّه أراد أنْ يدلّ على خلقه تعالى وإيثار قدرته وإحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات، كأنّه هو الخالق والرازق والمحيي والمحيط في السموات وفي الأرض[4] ، وهذا التوجيه وافقه أبو حيّان من جهة المعنى ورفضه من جهة صنعة النحو، قال: ((وما ذكره الزجّاج وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه؛ لأنّها زعما أنّ (في السموات) متعلّق بلفظ (الله) لما تضمنه من المعاني ولا تعمل تلك المعاني جميعها في اللفظ؛ لأنّه لو صرّح بها جميعها لم تعمل فيه، بل العمل من حيث اللفظ لواحد منها، وإنْ كان (في

(١) المقتصد: ٢/ ١١٢٠.
(٢) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: ١/ ٦٣، والدر المصون: ٤/ ٥١٣.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٢٨.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/ ٢٦٧.

السموات) متعلّقًا بها جميعها من حيث المعنى، بل الأَوْلى أنْ يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ (الله) من معنى الألوهية))[1]، وأيّد أبو حيّان رأي الزمخشري القائل: ((في السموات متعلّق بمعنى اسم (الله)، كأنّه قيل هو المعبود فيها، ومنه قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [سورة الزخرف:٨٤]، أو هو المعروف بالإلهية أو المتوحد بالإلهية فيها، أو هو الذي يقال له (الله) فيها، لا يشرك به في هذا الاسم))[2]، وقد علّق عليه بقوله: ((فانظر تقاديره كلّها كيف قدّر العامل واحدًا من المعاني لا جميعها))[3]، فمن جانب صنعة النحو تشدّد البصريون في منع أنْ يكون للمعمول الواحد أكثر من عامل؛ لأنّهم تأثروا بالفلسفة الكلامية، فسيطرت فكرة العامل وتحكمت في قوانين النحو، ولأنّ الفلسفة التي اعتنقوها تجعل من نظرية العامل قاعدة تقول: لكل معلول علّة ولكل معمول عامل، وترفض أنْ تقول لكل معلول عاملان ولكل معلول علّتان، فلا يحدث مؤثران أثرًا واحدًا، لذا خلصوا إلى إعمال كل عامل في معمول واحد من جهة واحدة، قال الفاكهي: ((ولا يجتمع عاملان على معمولٍ واحدٍ))[4]، وعلى هذا الأساس سار أبو حيّان في رفضه توجيه الزجّاج للآية الكريمة من جانب صنعة النحو.

٦- في قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [سورة النمل:٣٥]، نقل أبو حيّان عن الحوفي قوله بأنّ الجارّ والمجرور (بِمَ) متعلّق باسم الفاعل (ناظرة)، ووصف هذا الرأي بالوهم الفاحش، مرجّحًا أنّ الجارّ والمجرور متعلّق بالفعل (يرجع)، وعلّة رفضه هذا التوجيه أنّه مخالف للصنعة النحوية، قال: ((و(بِمَ) متعلّق بـ(يرجع)، ووقع للحوفي أنّ الباء متعلقة بناظرة، وهو وهمٌ فاحشٌ، والنظر هنا معلّق أيضًا، والجملة في موضع مفعول

(١) البحر المحيط: ٤/ ٤٣٤.
(٢) الكشاف: ٢/ ٦.
(٣) البحر المحيط: ٤/ ٤٣٤، وينظر: التحرير والتنوير: ٧/ ١٣٢، والأمثل: ٤/ ١٤.
(٤) شرح كتاب الحدود: ١٧٣، وينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٧، والتذييل والتكميل: ١/ ١١٩، ومغني اللبيب: ٢/ ٦١٩.

به))[1]، والذي ذهب إليه أبو حيّان وغيره توجيه راجح[2]، وليس فيه مخالفة لصناعة النحو على العكس من رأي الحوفي، ففيه مخالفتان، الأولى: ذكرها أبو حيّان وهي أنّ اسم الفاعل (ناظرة) معلّق عن العمل في مفعوله، لوجود الاستفهام، فلا يصحّ أنْ يتعلّق به حرف الجرّ (الباء)، والثانية: أنّ ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده، وعليه يكون الباء متعلّق بالفعل (يرجع) وإنْ تقدّم عليه، لاقترانه بـ(ما) الاستفهامية التي أكسبه من صدارتها فصار الباء هو الآخر ذا صدارة؛ لأنّ العلماء يعاملون الجارّ والمجرور كالكمة الواحدة ، وهذه الصدارة جعلت الباء يتعلق بما بعده لا بما قبله ، فضلًا عن ذلك أنّ المعنى يؤيد ما ذهب إليه أبو حيّان من تعلّق الباء في (يرجع)، ففيه دلالة على أنّ ملكة سبأ لم تثق بقبول الهدية التي أرسلها لها النبي سليمان ﷺ بل أجازت الرد وأرادت بذلك أنْ ينكشف لها غرضه ﷺ –والله تعالى أعلم–.

المطلب الثاني

التعلّق المرفوض للجارّ والمجرور بسبب المعنى

فكرة التعلّق قائمة على وجود علاقة وثيقة وارتباط تام بين شبه الجملة والعامل لتكملة المعنى في النص اللغويّ، ويتفق العلماء على أنّ الفعل أو شبهه من العوامل التي يتعلّق بها الجارّ والمجرور، ويَعدُّ الدكتورُ تمّامُ حسان التوصلَ إلى قرينة التعليق من أصعب القرائن من جهة تمكن المتلقي الكشف عنها ؛ لأنّها قرينة معنوية خالصة تفرض على المتلقي التأمُّل في بعض الأحيّان للوصول إلى حقيقتها الدلالية[3].

إنّ تحديد ما يرتبط به الجارّ والمجرور من عامل يتوقف على المعنى[4]، فمعرفة العامل الذي يحتاج إلى ما يكمل معناه من الجارّ ومجروره المناسب له في ضوء السياق أساسان في بيان التعلّق، وما يزيد من صعوبة تحديد العامل الملائم أنْ يرد في النصّ أكثر من عامل

(١) البحر المحيط: ٨/ ٢٣٦.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٨/ ٦١١، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٠٢، والتحرير والتنوير: ١٩/ ٢٦٧.
(٣) ينظر: اللغة العربية –معناها ومبناها: ١٨٢.
(٤) ينظر: معاني النحو: ٣/ ٩٨.

يصلح من جهة الصناعة النحوية أنْ يكون الجارّ ومجروره متعلّقًا به، وعندئذ يتردّد الجار ومجروره بين احتمالات دلالية عدّة يفضي كل واحد منها إلى دلالة مختلفة، ويتوقف تحديد الاحتمال الراجح منها على المعنى الأنسب للسياق ، فإمكانية تعدد ما يصلح أنْ يتعلّق به الجارّ ومجروره يساعد على الاختلاف في تحديد متعلّقه ، يقول ابن هشام في تعلّق شبه الجملة: ((لا بُدّ من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أُوّل بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، فإنْ لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجودًا قُدّر))[1]، وعلى هذا ينبغي توظيف السياق لتحديد العامل الصحيح الذي يؤدي إلى استقامة المعنى، فالتعليق الخاطئ يؤدي إلى فساد المعنى، وهذا يتبين في رفض أبي حيّان لبعض الوجوه المحتملة التي ذكرها غيره من العلماء في تعليق الجار والمجرور من خلال الآيات القرآنية الواردة فيها:

١- في قوله تعالى: ﴿وَمَن أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللهِ﴾ [سورة البقرة:١٤٠]، ذكر بعض المفسرين أنّ الجار والمجرور (من الله) يمكن أنْ يتعلّق بأكثر من موضع، ومنها إمكانية تعلّقه بالفعل (كتم)[2]، يرى الطبرسّي ((أنّ (مِنْ) متصل بالكتمان أي من أظلم ممن كتم ما في التوراة من الله أي من عبادة الله أو كتم شهادة أنْ يؤديها إلى الله))[3] ، وهذا الوجه رفضه أبو حيّان بسبب المعنى، قال: ((وعلى التعلّق بكتم، تكون الأظلمية حاصلة لمن كتم من عباد الله شهادة مطلقة وأخفاها عنهم، ولا يصح إذ ذاك الأظلمية، لأنّ فوق هذه الشهادة ما تكون الأظلمية فيه أكثر، وهو كتم شهادة استودعه الله إياها، فلذلك اخترنا أنْ لا تتعلّق (مِنْ) بكتم))[4]، مرجحًا أنْ تكون (مِنْ) معمولاً للعامل في الظرف ، أو في موضع الصفة لشهادة ؛ لأنّه أبلغ في الأظلمية أنْ تكون الشهادة قد استودعها الله إياه فكتمها، وعلى هذا المعنى اشترط أبو حيّان أنْ يتعلّق الجار والمجرور بالفعل (كتم) بحذف المضاف، قال: ((يحتمل أنْ تكون (مِنْ) متعلّقة بلفظ (كتم)، ويكون على حذف مضاف، أي كتم

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٤٨٤.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ٢١٧، ومفاتيح الغيب: ٤/ ٩٩، والدر المصون: ٢/ ١٤٨.
(٣) ينظر: مجمع البيان: ١/ ٣٠٦.
(٤) البحر المحيط: ١/ ٦٦٢.

من عباد الله شهادة عنده، ومعناه أنّه ذمّهم على منع أنْ يصل إلى عباد الله، وأنْ يؤدوا إليهم شهادة الحق))[1] ، والمراد من الشهادة مع اطلاقها ما ذُكر من شهادة الله تعالى للنبي ﷺ في التوراة والإنجيل، فكتمانها إنّما يكون من عباد الله من أهل الكتاب على ما ذهب إليه أبو حيّان ؛ لأنَّ الشهادةِ مع كونِها مستودعةً مِنَ الله عندَه فهي أبلغُ في الأظلميَّةِ من كتمان شهادةٍ مطلقةٍ منهم ، فـ((المعنى أنّه لا أحدَ أظلمُ من أهل الكتاب حيث كتموا هذه الشهادةَ وأثبتوا نقيضَها بما ذُكر من الافتراء ، وتعليقُ الأظلمية بمُطلق الكِتمان للإيماء إلى أنّ مرتبةَ مَنْ يردُّها ويشهد بخلافها في الظلم خارجةٌ عن دائرة البيان أو لا أحدَ أظلمُ منا لو كتمناها، فالمرادُ بكتمها عدمُ إقامتها في مقامِ المُحاجة وفيه تعريضٌ بغاية أظلمية أهلِ الكتابِ على نحو ما أشير إليه)) ، فثبوت الأظلمية لمن جرّ بـ(مِنْ) يكون على تقدير: أي إنْ كتمها، فلا أحد أظلم منه. وهذا كلّه معنى لا يليق بالله تعالى، وينزه كتاب الله عن ذلك.

٢- في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلّا لِّبَنِي إِسرائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسرائِيلُ عَلَى نَفسِهِ مِن قَبلِ أَن تُنَزَّلَ التَّورَاةُ ﴾ [سورة آل عمران:٩٣]، رفض أبو حيّان توجيه أبي البقاء العكبري في أنْ يتعلّق الجار والمجرور (مِنْ قبل) في الآية الكريمة بالفعل (حرّم)؛ لأنّ المعنى في هذا التوجيه يدلّ على أنّ تحريم إسرائيل على نفسه ما حُرّم قبل نزول التوراة[2]، وسبب الرفض هو المعنى؛ لأنّ هذا من باب الإخبار بالواضح معلّلًا ذلك ((أنّه معلوم أنّ ما حرم إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة ضرورة لتباعد ما بين وجود إسرائيل وإنزال التوراة))[3]، وأجاز أنْ يتعلّق الجار والمجرور بـ(حِلاّ)، إلا أنّ فيه الفصل بالاستثناء، وقد بيّن جوازه على مذهب الكسائي ، والأخفش في جواز أنْ يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا أو حالًا، وأجاز أيضًا على مذهب غير الكسائي أنْ يتعلّق الجار والمجرور بعامل محذوف من جنس ما قبله، تقديره: حلّ من قبل أنْ تنزّل التوراة[4]، قال

(١) البحر المحيط: ١/ ٦٦١.
(٢) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٩.
(٣) البحر المحيط: ٣/ ٢٦٥.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٢٦٥.

المظهري: ((هو متعلّق بمحذوف دلّ عليه ما سبق وهو كأنه في جواب متى كان حِلّا؟ وتقديره كان حِلًا من قبل أنْ تنزّل التوراة))[1]، وقد اعتذر الآلوسي عن العكبري بأنّ فائدة ذلك بيان أنّ التحريم مقدّم عليها وأنّ التوراة مشتملة على محرمات أخر حدثت عليهم حرجًا وتضييقًا[2]، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ المقصود من الآية بيان حِلّ الطعام على بني إسرائيل قبل نزول التوراة، ويستثنى منه ما حرّمه إسرائيل على نفسه، وليس المقصود تحريم إسرائيل الطعام على نفسه قبل نزول التوراة، إذ ليس فيه مزيد فائدة، إلا أنْ يكون القصد من ذلك التنبيه على ما تناسوه، فنُزّلوا بمنزلة الجاهل بكون يعقوب ﷺ كان قبل موسى ﷺ وفيه تعريض بغباوتهم[3]، ومن ثَمَّ يصحّ رفض أبي حيّان لتوجيه العكبري.

٣- في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [سورة القلم:٢]، يختلف العلماء في تحديد متعلّق الجار والمجرور (بنعمة) في الآية الكريمة، فذهب الزمخشري إلى أنّه متعلّق بحال محذوف من (بمجنون)، نصّ على ذلك بقوله: ((فإن قلت: بمَ يتعلّق الباء في (بنعمة ربك) وما محله؟ قلت يتعلّق بمجنون منفيًا، كما يتعلّق بعاقل مثبتًا في قولك: أنت بنعمة الله عاقل، مستويًا في ذلك الاثبات والنفي استواءهما في قولك: ضرب زيدٌ عمرًا، وما ضرب زيدٌ عمرًا، تُعمل الفعل مثبتًا ومنفيًا إعمالاً واحدًا، ومحله النصب على الحال، كأنّه قال: ما أنت بمجنون منعمًا عليك بذلك))[4]، وقد رفض أبو حيّان هذا التوجيه بسبب المعنى الذي يؤديه؛ لأنّه يرى إذا تسلط النفي على محكوم به وذلك له معمول، فأمّا يتسلط النفي على ذلك المعمول فقط ، أو يتسلط النفي على المحكوم به فينتفي معموله لانتفائه، وبيان ذلك نقول: ما زيد قائمٌ مسرعًا، فالمتبادر إلى الذهن أنّه منتفٍ إسراعه دون قيامه، فيكون قد قام غير مسرع، والوجه الآخر أنّه انتفى قيامه فانتفى إسراعه، أي لا قيام فلا إسراع، وهو لا يتأتى مع قول الزمخشري بوجه، بل يؤدي إلى ما لا يجوز أنْ ينطق به في حقّ المعصوم صلى الله

(١) تفسير المظهري: ٢/ ٩٣.
(٢) ينظر: روح المعاني: ٢/ ٢٢٠.
(٣) ينظر: إرشاد العقل السليم: ٢/ ٥٨، والتحرير والتنوير: ٤/ ٩.
(٤) الكشاف: ٤/ ٤٤٣، وينظر: مدارك التنزيل: ٣/ ٥١٨.

عليه وآله[1]، والمفهوم من الآية على توجيه الزمخشري في كون العامل (مجنون) أنّه صلى الله عليه وآله انتفى عنه الجنون الواقع عليه وقت التباسه بنعمة الله، ولا يُفهم منه انتفاء مطلق الجنون في جميع الأوقات وهو المراد، إذ كيف يُتصور وجود الجنون ووقوعه وقت التباسه صلى الله عليه وآله بالنعمة ومن جملتها كمال الفصاحة والعقل والسيرة المرضية والاتصاف بكل مكرمة، وعلى توجيه أبي حيّان يكون الجارّ والمجرور قسمًا ((اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والتشديد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه صلى الله عليه وآله))[2]، والتوجيه الذي رفضه أبو حيّان سبقه في الرفض إليه ابن الحاجب، ولكن بتعبير ودلالة أخرى، قال: ((الباء في: بنعمة ربّك متعلّقة بالنفي، لا بقوله: بمجنون، إذ لو عُلّق به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله، وهذا غير مستقيم من وجهين: أحدهما: أنّه لا يُوصف جنونٌ أنّه من نعمة الله. والآخر: أنّه لم يُرَدْ نفي جنون مخصوص، وإنّما أُريد نفيه عموماً فتحقق أنّ المعنى: أنّه انتفى عنك الجنون مطلقًا بنعمة الله، وعلى هذا يُحكم في التعلّق، فإنْ صحّ تعلّقه بالفعل وإلا عُلّق بالحرف على ما تقرّر))[3]. وما يؤيد هذا الرأي أنّ كثيرًا من النحويين يجيزون أنْ تعمل حروف المعاني في الحال[4]، فإذا جاز عملها في الحال فعملها في شبه الجملة أولى، ومَن لا يُجيز صحة التعلّق بحروف المعاني، فإنّه لا يمنع أنْ يُقدر التعلّق بفعل دلّ عليه حرف النفي (ما)، والتقدير: انتفى الجنون بنعمة ربّك، فيكون الجارّ والمجرور متعلّقًا بالفعل المحذوف الذي دلّ عليه حرف النفي، ولعل النظم البلاغي للقرآن يؤيد هذا الرأي، ويبين علّة الفصل بالجار والمجرور بين اسم (ما) النافية وخبرها، فأصل الجملة: ما أنت مجنون، ولكن فيها مواجهة للنبي صلى الله عليه وآله بهذه الصفة الذميمة التي هي أبعد الصفات منه فيذهب بكل معالم إنسانيته؛ ولذلك جاء مع نفي تلك الصفة عن النبي هذه المباعدة بينه وبينها، فقام حاجز بينهما بقوله تعالى: (بنعمة ربك) ثم

(١) ينظر: البحر المحيط: ١٠/ ٢٣٦.
(٢) البحر المحيط: ١٠/ ٢٣٥، وينظر: المحرر الوجيز: ٥/ ٣٤٥.
(٣) أمالي ابن الحاجب: ١/ ٢٤١.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٧١٠.

قام بحاجز آخر وهو حرف الجر (الباء)؛ ليؤكد الحقيقة القرآنية في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة القلم:٤]، فلا يلم بخلقه الكريم شيء يمس عقله وكماله[١].

٤- في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ [سورة المائدة:٩٥]، يتنازع شبه الجملة من الجار والمجرور (منَ النَّعم) أكثر من متعلّق، أجاز العكبري أنْ يكون حالًا من الضمير في الفعل (قَتَل) الذي يعود على الموصوف المحذوف، معللًا ذلك بأنّ المقتول يكون من النَّعَم، والتقدير: فجزاء مثل الذي قتله حال كونه من النَّعَم[٢]، وهذا التوجيه رفضه أبو حيّان ووصف العكبري بالوهم ؛ لأنّه يخالف المعنى المقصود، قال: ((ووهم أبو البقاء في تجويزه أنْ يكون (من النَّعم) حالًا حل الضمير في (قَتَل) يعني من الضمير المنصوب المحذوف في (قَتَل) العائد على ما قال؛ لأنّ المقتول يكون من النَّعم وليس المعنى على ذلك، لأنّ الذي هو من النَّعم هو ما يكون جزاءً لا الذي يقتله المُحرِم، ولأنّ النَّعم لا تدخل في اسم الصيد))[٣]، وحاصل الخلاف بينهما على ما يراه أبو حيّان أنّ المعنى على توجيه العكبري يكون الصيد المقتول من النَّعم، والمعنى على توجيه أبي حيّان أنْ يكون جزاء هذا الصيد من النَّعم ، ولو أنعمنا النظر في كلام العكبري لتبين أنّه لا يقصد المعنى الذي فهمه أبو حيّان في كون صيد المقتول من النّعم، بل لا اختلاف بينهما في فهم المراد من الآية الكريمة. فالعكبري يقصد أنّ جزاء قتل الصيد العمد بكل أنواعه يكون من النَّعم، ومن ثَمّ يُعامل المُحرِم الذي قتل صيدًا متعمدًا مهما كان نوع الصيد حال معاملته لو قتل من النَّعم، فتكون النَّعم هي جزاء قتل الصيد مع مراعاة المثلية في الخلقة والهيئة والصِغر والعِظم، لأنّ المشابهة بين الصيد وبين النَّعم كثيرة، وما لا مِثل له تكون المماثلة بقيمته- والله تعالى أعلم-.

٥- في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [سورة المجادلة:٣]، يتعلّق الجار والمجرور (لِما) بـ(تحرير) عند الأخفش، وهو ما استنتجه

(١) ينظر: التفسير القرآني للقرآن: ١٥/ ١٠٨١.
(٢) التبيان: ١/ ٤٦١.
(٣) البحر المحيط: ٤/ ٣٦٥، وينظر: الدر المصون: ٤/ ٤٢١.

بعض العلماء ومنهم أبو حيّان من تعبير الأخفش في توجيهه لإعراب الآية بقوله: ((المعنى: فتحرير رقبة ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ... فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾، ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أنْ لا نفعله فيفعلونه، هذا الظِّهَارُ، يقول: هي عليّ كظهر أمي، وما أشبه هذا من الكلام، فإذا أعتق رقبة أو أطعم ستين مسكينًا عاد لهذا الذي قد قال: إنّه عليّ حرامٌ، ففعله))[1]، وعليه فقد رفض أبو حيّان توجيه الأخفش بعد أنْ نقل عنه أنّ في الكلام تقديماً وتأخيرًا، والمعنى يكون: والذين يُظاهرون من نسائهم فعليهم تحرير رقبة لما قالوه من اللفظ بالظّهار ثم يعودون للوطء، قال أبو حيّان: ((وقال الأخفش: فيه تقديم وتأخير، والتقدير: فتحرير رقبة لما قالوا، وهذا قول ليس بشيء لأنّه يفسد نظم الآية))[2]، وإذا أنعمنا النظر في نصّ الأخفش يتبيّن أنّه لا وجه لهذا الرفض؛ لأنّه لم يخالف ما عليه الجمهور في وجوب كفارة الظِّهار قبل الوطء، فلا ينبغي أنْ يُحمّل نصّ الأخفش ما لا يحتمله، فهو علّق اللام في تعبيره عن النصّ لا على النصّ نفسه، فضلًا عن أنّه لم يقل هذا صراحة –أي تعليق اللام بتحرير– بل هو محض استنتاج من بعض النحويين من فهمهم لتعبيره وتفسيره للآية، فعنده أنّ (اللام) تتعلّق بالفعل (يعود) وإنْ قدّم وأخّر في تفسيره للآية، وعليه فلا فساد في النظم إذا دلّ المعنى عليه[3]، ما دفع السَّمين الحلبيّ إلى الدفاع عن رأي الأخفش بقوله: ((لا نُسَلِّم فسادَ النظمِ مع دلالةِ المعنى على التقديمِ والتأخير، ولكنْ نُسَلِّم أنَّ ادعاءَ التقديمِ والتأخيرِ لا حاجةَ إليه؛ لأنه خلافُ الأصل))[4]، فضلا عن ذلك أنّ الفعل (يعود) فعل لازم يحتاج لتعديته باللام ، أمّا (تحرير) فهو مصدر لفعلٍ متعدٍّ قد استوعب مفعوله (رقبة) فلا حاجة به لحرف الجرّ، وبالتالي لا مجال لتعلّق (اللام) بـ(تحرير) فيتعيّن تعلّقها بـ(يعود)، ومن المستبعد أنْ تكون هذه القاعدة قد غابت عن ذهن الأخفش حين توجيهه الآية الكريمة.

٦- في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَى﴾

(١) معاني القرآن: ٢/ ٥٣٧.
(٢) البحر المحيط: ١٠/ ١٢٣.
(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٥٣٧، حيث قال: ((يعودون لما قالوا أنْ لا نفعله فيفعلونه)).
(٤) ينظر: الكشاف: ٢/ ٤٤٦، ومفاتيح الغيب: ٢٠/ ٢١١، وإرشاد العقل السليم: ٣/ ٣٦٦.

[سورة الرعد:١٧-١٨]، ذكر الزمخشري وجهين من التعلّق للجار والمجرور (للذين)، الأول: أنّها متعلّقة بـ(يضرب) ، أي كذلك يضرب الله الأمثال للمؤمنين الذين استجابوا وللكافرين الذين لم يستجيبوا، و(الحسنى) صفة لمصدر (استجابوا)، أي استجابوا الاستجابة الحسنى، والثاني: أنّ الكلام تمّ عند قوله (الأمثال) والجار والمجرور (للذين) متعلّق بخبر محذوف و(الحسنى) مبتدأ مؤخر[١]، والظاهر من تقديم الوجه الأول أنّه مرجّح عند الزمخشري، وهو ما استبعده أبو حيّان، إذ قدّم الوجه الثاني وضعّف الوجه الأول بسبب المعنى؛ لأنّ فيه تقييدًا لضرب الأمثال بهذين الصنفين، كما أنّ فيه ذكرًا لعقاب غير المستجيبين وتركًا لذكر ثواب المستجيبين، وكذلك فإنّ تقييد الاستجابة بالحسنى يؤدي إلى أنّ الله تعالى يضرب الأمثال لمن استجاب استجابة حسنة ومَن لم يستجب، والاستجابة المقيدة بالحسنى لا تقابل نفي الاستجابة مطلقًا بل تقابل نفي الاستجابة الحسنى، وكذلك فإنّ الابتداء بقوله: ﴿ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ يُضعف التركيب[٢]، ولو أنعمنا النظر في كلام الزمخشري يتبين صحّة توجيهه للآية، ما دعا السّمين الحلبي إلى تحليل كلامه والدفاع عنه بأنّه ليس فيه ما يقتضي التقييد في ضرب الأمثال الذي رفضه أبو حيّان، وأنَّ ما قاله الزمخشري في ذكر ثواب المستجيبين يُؤْخذ مِنْ فحواه ثوابُهم ، أمّا قول أبي حيّان: (واللهُ تعالى نفى الاستجابة مطلقًا) فممنوعٌ ؛ بل نفى تلك الاستجابةَ الأولى، فلا يُقال: فَثَبَتَتْ استجابةٌ غيرُ حسنى؛ لأنَّ هذه الصفةَ لا مفهومَ لها؛ إذ الواقعُ أنَّ الاستجابةَ لله لا تكون إلا حُسْنى[٣]، ومن ثَم لا وجه لاعتراض أبي حيّان على الزمخشري في توجيهه للآية دلاليًا.

(١) ينظر: الكشاف: ٢/ ٥٣٤.
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٣٧٥.
(٣) ينظر: الدر المصون: ٧/ ٤٢.

الخاتمة

وفي الختام نقول إنّ توجيه الآيات التي أجملناها تمثل وجهة النظر النحوي عند أبي حيّان في رفضه تعلّق الجار والمجرور بالعامل، ومن أهم نتائج هذا البحث:

١- أنّ الإعراب والمعنى متلازمان، فقد تصلح بعض الوجوه الإعرابية من جهة المعنى، ولكنها مرفوضة عند أبي حيّان من جهة الصنعة الإعرابية، والعكس صحيح ، فلم يكن منحازًا لجهة دون أخرى، فهو يوازن بين الصنعة والمعنى في بيان المتعلّق به للوصول إلى دلالة تتلاءم والسياق القرآني.

٢- هناك عناية كبيرة لأبي حيّان ببيان المتعلّق به، والسبب في ذلك أنّ نحو المفسِّر هو نحو المعاني يهدف إلى الكشف عن دلالة المفردة داخل السياق .

٣- القرآن الكريم كتاب مُعجز، وفيه سعة كبيرة ، وهو حمّال أوجه، فالأمر ليس مقصورًا على تعلّق الجارّ والمجرور بعامل واحد، بل قد يتسّع فيحتمل تعلّقه بأكثر من عامل، فيأخذ بعض العلماء بوجه منه ويرفضه أبو حيّان ويميل إلى وجهٍ آخر.

٤- للتعلّق أثرٌ مهمّ في بيان الدلالة القرآنية، ما فرض على أبي حيّان عناية خاصة عند تعليق الجارّ والمجرور، فيميز العامل الذي يحتاج إلى جار ومجرور لبيان المعنى، من غيره الذي لا يحتاج.

٥- أبو حيّان بصريّ المذهب، وقد يأخذ بمذهب الكوفيين، وهذا الأمر يكون سببًا في رفضه بعض الوجوه النحوية في تعلّق الجارّ والمجرور إذا لم تكن متطابقة مع مذهبه النحوي.

٦- رُبّما فَهم أبو حيان رأي أحد العلماء في توجيهه تعلّق الجار والمجرور بعامل معين على غير وجهه، ما يكون سببًا لرفضه هذا التعليق بناء على فهمه.

المصادرو المراجع

١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد أبو السعود (ت٩٨٢هـ)، تح: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، (د. ت).

٢. إعراب الجُمل وأشباه الجُمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط٥، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النّحويّ (ت٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار- الأردن، ودار الجيل- بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزّل، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مطبعة سليمان زادة، قم، الجمهورية الإسلامية في إيران، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن مُحَمّد بن أبي سعيد أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧ه)، وبهامشه الانتصاف من الإنصاف، مُحَمّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ٢٠٠٧م.

٦. البحر المحيط في التفسير، مُحَمّد بن يوسف المعروف بأبي حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي مُحَمّد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٧. التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.

٨. التحرير والتنوير، الشيخ مُحَمّد الطاهر بن عاشور (ت١٣٢١هـ)، الدار التونسيّة للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مُحمّد بن يوسف المعروف بأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ودار كنوز أشبيليا، دمشق، ط١، (د. ت)

١٠. التفسير القرآني للقرآن، د. عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد١٣٩٠هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

١١. تفسير المظهري، محمد ثناء الله المظهري (ت١١٢٥هـ)، تح: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: د. عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

١٣. الخصائص، عثمان بن جني أبو الفتح (ت٣٩٢هـ)، تح: مُحَمّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٥. الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

١٦. روح المعاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

١٧. شرح التسهيل، مُحَمّد بن عبد الله جمال الدين الأندلسيّ ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد و د. مُحَمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٨. شرح الرضي على الكافية، مُحَمّد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.

١٩. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تح: د. متولي رمضان أحمد، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٠. شرح المفصَّل، يعيش بن علي أبو البقاء ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدّم له: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٢. اللغة العربية -معناها ومبناها، د. تمّام حسان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٣. مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية (٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٥. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد أبو البركات النسفي (ت٧١٠هـ) تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨

٢٦. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م..

٢٧. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السَّريّ أبو إسحاق الزّجّاج (ت٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٨. معاني النّحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٢٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك ومُحَمّد علي حمد، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٦٤م.

٣٠. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، مُحَمّد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣١. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٣٢. المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.

٣٣. النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط١٥، (د. ت)

٣٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٣هـ-١٩٩٢م.

فاذكروني أذكركم